

3 أخبار وتقارير

كاتيوشا

لا تصدقوا قرارات مجلس النواب

رحم الله الكاتب والصحفي الكبير الراحل محمد حسن هيكل وهو القائل (لا توجد في العراق دولة انما مجموعة لصوص سيطروا على كثر وتصارعون على حصصهم في الغنيمة) ونضيف اليه وان الشريف والنزيه بينهم محاصر ومهمش ومجرد من اي قرار. ورحم الله المتنبي..وهو يردد وكانه يعاتب السيد الطلبيوسي ونوابه (فيك الخصام وانت كترشش النواب والرئاسات والهيبات والمفوضيات (ورم) نعم بعد ان تكرشش النواب والرئاسات والهيبات والمفوضيات والوزراء والسفراء والدرجات والخاصة والمستشارون واصحاب الامتيازات الاستثنائية بقرارات العدالة الانتقالية في هذا الذي نهب المال العام وبالقوانين التي شرعوها لانفسهم وهم يعلمون ان هذا الرفاه منتزع من افواه العراقيين وصدق النائب الصيادي حين قال (سرقنا اولاً جلود الناس ثم اكلنا لحمهم وحلّموا ان تترك لهم العظام وسرقناها ايضاً ) ويعترف ويلعن مشعان الجبوري علنا (كلنا لصوص المعمم واللقندي وصاحب الغفال والشروال) ويقصد طبعاً من يدعون تمثيل المكونات من مكريسي المحاصصة.

ونحن اليوم امام مشهد مشرف لشباب العراق الذين انتفضوا في ثورة سلمية طرقتها دماء الشهداء والرحي الذين سقطوا صرعى برصاص الارهاب الحكومي وملتشياتة...ويعد ان ادرك مصاصو دماء الشعب حجم جريمتهم خرجوا على الناس بوعدو للإصلاح لكن خبراء القانون فنصنوا هذه المسرحية الكوميدية الهادفة لامتصاص غضب الشارع العراقي وعزمه لتغيير النظام الفاسد بتعديل الدستور والغاء أشكال التمايز كافة ولكي يتم ذلك فان الامر يتطلب اصدار قانون متكامل للإصلاح الاداري بتوصيف جديد يهيكل الدولة ووظائفها والغاء الترهل والدخول في مرحلة تكشف لكل مستويات الفساد يمنع الاياديات واقتناء السيارات وتبديل الاثاات والغاء القوانين الجائرة التي خلقت طبقة مترفة واخرى تحت خط الفقر فالقانون لايلغي الا بقانون والغريب ان الطلبيوسي احتال بالصياغات التي تم التصويت عليها فبدلاً من الغاء مجالس المحافظات وضع كلمة حل الجالس وهي منطه عملياً وبدلاً من تقليص الرواتب للنصف والغاء الخصصات والحميات مع مراعاة الاستحقاقات المشروعة بالتدرج الوظيفي والشهادة العلمية ذكرت عبارة الغاء الامتيازات وهي عبارة عامة يمكن الانتفاف عليها وتعتمد الصياغات للمطالب كافة فهل يعقل ان يكلف البعض من اعضاء مجلس النواب نفسه لآحراء تعديلات دستورية وليس بينهم خبير في القانون الدستوري ويتطلب الامر اعتماد خبراء من داخل العراق وخارجه وليس من النواب المختل على شرعيتهم لاترار البات جديدة لقانون الانتخابات وتقليص عددهم لثلث ومنهج رواتب رمزية والعودة لاصلهم الوظيفي بعد انتهاء دورتهم.

وكنا نامل موقفاً أكثر شجاعة من المحكمة الاتحادية التي اشارت بعدم دستورية المحاصصة في الوزارات ولم ترفع راسها للرئاسات... ونقلوا نعم والف تحية لموقف نقابة المحامين والمعلمين وكنا نامل موقفاً مهيباً ووطنياً صريحاً لنقابة الصحفيين ازاء الانتهاكات ومطالب الإصلاح والتطهيرات وقتل المحتجج وترهيب وسائل الاعلام وتهديد الصحفيين وتقييد حرية التعبير والدعوة ايضاً للإصلاح المهني والقنابي لتفعيل الدور الرقابي.

ومشاركة فاعلة في ساحة التحرير بوصف الصحفي قائدا للراي العام وسلطة رابعة تنطق باسم الشعب ولا تنتملج للسلطات بل تراقبها وترشدنا لرعاية الحريات. واخيرا نقول ان الطبقة السياسية فقدت شرعيتها بعد اارقة دماء الابرياء والتنامي بالعرف والفساد فالشعب يريد نظاماً جيداً بدستور منفتح يقره الشعب لارساء العدالة والحكم المدني مع الغاء لقانون الانتخابات والغاء قانون الاحزاب ومنع تأسيس حزب على اساس قومي للجنوح المعنصرية ونبذ الاحزاب الدينية في تعبير عن الطائفة المظلوم وطن حر متمنح ببرانه واحزابه ومنظماته ونقائاته ونحتاج لامل الاختصاص لاعادة صباغة حقوقنا وحرياتنا دستوريا وقانونيا كي لانتكرر الماساة مرة اخرى ونقل في الشوارع ونؤكد لا اصلاح حقيقياً بدون معلومات وقرار ستراتيحي يسن اولاً لاحصاء سكاني دقيق ومسح ميداني للاحتياجات في المجالات كافة برصد من خبراء وعلماء وما على الحكومة التفتقروالا التفتيد. ولا يصح الا الصحيح.

هاشم حسن التميمي

عجيب أمور غريب قضية

تناقلت بعض القنوات التلفزيونية العراقية حصراً وبعد الإعلان عن العملية الأمريكية التي استهدفت البغدادي داعشي والتي تم تنفيذها بنجاح في محافظة أربيل السورية وقتل فيها البغدادي وعدد من مساعديه خبراً مفاده ان المخابرات او بعض القنوات عقدت ان الاستخبارات العراقية قدمت معلومات للقوات الأمريكية ساعدت في تحديد مكان البغدادي الى هنا والخبر جيد ومن حق العراقيين ان يتفخروا بان في العراق أجهزة مخابرات واستخبارات استطاعت ان تحدد مكان البغدادي في الوقت الذي عجزت فيه أمريكا بكل أجهزة استخباراتها ومخابراتها ووسائلها المتطورة وأقمارها الاصطناعية التي تستطيع كشف ما تحت الأرض عن تحديد مكان البغدادي طيلة السنين الخمس الماضية والمعروف ان المكان الذي قتل فيه البغدادي كان في محافظة أربيل السورية التي تقع شمال غرب سوريا وفي إحدى أجهزته الثانية وتبعد عن بغداد أكثر من ألف كيلومتر فكيف استطاعت أجهزة المخابرات واستخباراتنا من تقديم المعلومات للقوات الأمريكية عن مكان البغدادي وهو في بلد آخر وعجزت هذه الأجهزة وأجهزة أجنبية وعسكرية حكومية عديدة أخرى عن تحديد من هم القناصين الذين ارتقوا عدد من البنبايات المملعة على ساحة التحرير والشوارع المحيطة بها وقتلوا عدداً من المتظاهرين الأبرياء العزل ونزلوا من أماكن تقتصمها وغادروا بعجلات دون ان تعترضهم أجهزة المخابرات والاستخبارات او القوات الأمنية ودون ان تعرف من هم والى آية جهة حزبية أو سياسية أو ميليشياوية ينتسبون والى اليوم لم تحدد الحكومة لا في تقرير اجنتها التي شكلتها عقب تظاهرات الأول من تشرين الأول ولا بعده عن تحديد من هم هؤلاء القناصين والى آية جهة ينتسبون ومن اصدر الأوامر لهم بقتل المتظاهرين العزل اليس في الأمر غسربة مخابراتنا واستخباراتنا تحدد مكان البغدادي في سوريا وتعجز عن معرفة القناصين الذين قتلتوا شباب العراق المتظاهرين المسلمين العزل وهم الذين صنعوا البنايات العاليسة أمام أنظارهم وأطلقوا رصاصهم القاتل وقتلوا عدداً من المتظاهرين ونزلوا بعد تنفيذ جريمتهم وصورتهم العديد من الفضائيات وعشرات المتظاهرين بهواتهم الشخصية وعجزت مخابراتنا واستخباراتنا لا تعرف عنهم شيئاً عجيب أمور غريب قضية!

في الوقت الذي استطاعت أجهزة المخابرات والاستخبارات والقوات الأمنية تحديد العديد من الناشطين والإعلاميين الذين شاركوا في التظاهرات وهم ضمن حشود المتظاهرين وملابسهم مدنية كبقية المتظاهرين وقامت باعتقالهم بعد أيام من انتهاء تظاهرات الأول من تشرين الأول ولم تعرف على القناصين الذين كانوا يرتدون زيّاً عسكرياً مميزاً ويحملون أسلحة قصص ويرتقون البنبايات العالية وينزلون منها بعد تنفيذ جريمتهم، أيضاً عجيب أمور غريب قضية

سامي الزبيدي

بولندا

مطار بغداد يستقبل نصف مليون مسافر في أربعين يوماً



مطار: صالة نيوي في مطار بغداد الدولي

(ملاكات مطار بغداد استنشرت جميعاً للعمل خلال تلك الفترة يعمل 24ساعة يومياً مستمرة ليلاً ونهاراً ؛ بهدف تقديم الخدمات لزُخم المسافرين). طاقات استيعابية مؤكداً ان (الحمل جار لتوسيع الطاقة الاستيعابية للمسافرين في المطار ، من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي وضعت منذ عام وتحديداً بعد استقلال سلطة الطيران المدني لتكون جهة قائمة بذاتها ، تابعة لمجلس الوزراء مباشرة) . ومن الجدير بالذكر ان مفردات الخطة تضم افتتاح صالة سامراء مطع العام المقبل لتنظم إلى جانب صالتي بابل ونيوي في اتجاه المطار).

بغداد - الزمان أعلن مدير مطار بغداد الدولي علي محمد تقي عن استقبال نصف مليون مسافر وتحديداً 542703 مسافراً خلال الأربعين يوماً الماضية ، بين قادمين ومغادرين . جاء ذلك في تقرير شعبة احصاء الحركة الجوية التابعة لقسم التخطيط في سلطة الطيران المدني . وأوضح تقي في بيان تلقته (الزمان) امس ان (المطار سيستقبل توسعاً اضافياً خلال الأشهر المقبلة ، بعد الانتهاء من الأعمال التأهيلية التي تم الشروع بها مطلع العام الجاري تزامناً مع نجاح التسهيلات المترتبة على خطة فتح المطار) . وأضاف ان

مجلس القضاء الاعلى يردّ على العبادي

الإتحادية تقضي بعدم توزيع المناصب وفق المحاصصة السياسية

تشريعية بدلاً للقوانين ووقف السياسات التي رسمها الدستور (إصدار القوانين )، مضيغاً ان المحكمة تجد ايضاً ان (قيام القوائم والكتل السياسية بالمطالبة بمناصب وكلاء الوزارات ورئاسة الهيئات والدرجات الخاصة في أجهزة الدولة وفق استحقاقها هو الآخر لا سند له من الدستور لان هذه العناوين ما هسي إلا عناوين وظيفية حدد الدستور في المادة 61كخاساً منه الجهات التي تتولى ترشيح من تراهم للإغفالها وفق الاختصاص والكفاءة وهذه الجهات ورد ذكرها حصراً في المادة 16كخاسماً من الدستور التي مر ذكرها. وليس من بينها القوائم والكتل السياسية) مشيراً الى ان (السفير في خلاف ما نص الدستور عليه قد خلق ما يدعى (المحاصصة السياسية) في توزيع المناصب التي ورد ذكرها وما نجم عن ذلك من سلبيات اثرت في مسارات الدولة وفي غير المجالس العام)واكد الساموك ان (قرار الحكم صدر بالاتفاق وصار باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً لإحكام المادة 94) من الدستور والمادة 5 من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة (2005).

إياس الساموك

زيدان الاتنين رئيس اللجنة التحقيقية العليا المكلفة بالتحقيق الازاري في حوالت الاعتداء على التظالمين وزير التخطيط نوري صباح الدليمي وناقش معه نتائج عمل اللجنة وأشار بيان صادر عن المركز الاعلامي للمجلس الى ان (المجلس استلم ملفات نتائج التحقيق من اللجنة التحقيقية الوزارية العليا وتم ايداعها لدى الهيئات القضائية التي شكلت للتحقيق فيها حسب الاختصاص المكاني لكل هيئة).

وردّ مجلس القضاء الأعلى على تصريحات رئيس مجلس الوزراء السابق حيدر العبادي، واكد ان

الذكورة على ما يأتي (تنفيذ المفق من مطالب القوائم والكتل السياسية وفق استحقاقها في أجهزة الدولة لمناصب وكلاء الوزارات ورؤساء الهيئات والمؤسسات والدرجات الخاصة وعلى مجلس النواب الإسراع في المصادقة على الدرجات الخاصة) وقال المتحدث الرسمي للمحكمة إياس الساموك في بيان تلقته (الزمان) امس ان المحكمة عقدت جلستها برئاسة القاضي

المذكورة على ما يأتي (تنفيذ المفق من مطالب القوائم والكتل السياسية وفق استحقاقها في أجهزة الدولة لمناصب وكلاء الوزارات ورؤساء الهيئات والمؤسسات والدرجات الخاصة وعلى مجلس النواب الإسراع في المصادقة على الدرجات الخاصة) وقال المتحدث الرسمي للمحكمة إياس الساموك في بيان تلقته (الزمان) امس ان المحكمة عقدت جلستها برئاسة القاضي



صندوق النقد العربي يصدر التقرير السنوي لعام 2019

إستقرار مالي وجهود لتطوير الإطار المؤسسي والتشريعي

أبو ظبي - الزمان صدر حديثاً الإصدار الثاني من تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية، المنقح عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمكون من سدرء الأدرات المعنية بالإستقرار المالي لدى المصارف المركزية العربية. تناول التقرير بفصوله التسعة عدة جوانب اقتصادية ومالية تهم الدول العربية في إطار سعوا لتعزيز الإستقرار المالي، حيث تناول الفصل الأول التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الإستقرار المالي العربي. تم إلقاء الضوء في هذا الفصل على التحديات التي تواجه إقتصادات الدول العربية وائر الإعكاسات المتوقعة للتطورات الاقتصادية الحالية، مثل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية. أكد التقرير على أهمية دور صانعي السياسات، والبنوك المركزية في تنفيذ إصلاحات هيكلية ومالية لتعزيز النمو الاقتصادي بما يعكس إيجاباً على الإستقرار المالي. أما الفصل الثاني، فقد تناول تطورات الإطار التشريعي والمؤسسي للإستقرار المالي في الدول العربية، حيث بين التحديات والمخاطر التي تواجه الإطار التشريعي والمؤسسي. تناول الفصل الثالث تطورات أداء القطاع المصرفي العربي والمخاطر المحتملة، حيث بين التقرير أبرز المؤشرات التي تتعلق بالقطاع المصرفي العربي الذي يبلغ حجم موجوداته حوالي 3.4 تريليون دولار متشكلاً ما نسبته 24% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية. نجح القطاع المصرفي العربي في تخفيض نسبة التسهيلات غير العاملة مستوى خلال الفترة (2017-2013) لتبلغ ما نسبته 6.5 في المائة في نهاية عام 2017 إلا انها ارتفعت بشكل طفيف خلال عام 2018 لتصل إلى 6.8 في المائة، وقد يعزى الارتفاع الطفيف في متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات التي بدء عدة دول بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) حيث يشمل نطاق تطبيق المعيار التسهيلات الائتمانية الجديدة وغير الجديدة. يُذكر ان تطبيق المعيار المذكور سيؤدي إلى تعزيز مئاة وملاءة البنوك والتخوط للخدمات المحتملة وبحسن نوعية موجودات هذا القطاع. في هذا السياق، أظهر التقرير تميز

تنظيم كافة مؤسسات القطاع وخصوصاً شركات التمويل وتوفير تعريف واضح له وتوضيح أكبر قدر ممكن من البيانات مخاطره وتحدياته بشكل دقيق، كما دعا التقرير إلى متابعة جهود تطوير الإطار المالي غير المصرفي في الدول العربية، بالنظر لضعف مساهمة القطاع المالي غير المصرفي في تمويل الإقتصادات العربية. قدم الفصل الخامس تحليلاً لتطورات نظم البنية التحتية للإقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، حيث بين الفصل جهود المصارف المركزية العربية ومؤسسات النقد العربية في تطوير البنية التحتية وذلك في إطار سعيها لتحقيق الإستقرار المالي من خلال تأسيس وتطوير والإشراف على بنية تحتية مالية ومصرفية قوية ومتوافقة مع أحدث الممارسات الدولية، بما تتضمنه من خدمات مصرفية ورقابية حديثة وبما يحقق التوافق وزيادة الفعوقية في الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية. أظهر التقرير التطورات الإيجابية الحاصلة في الدول العربية على صعيد الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية على الإقطاع المالي والمصرفي، وصلاحية وإستقلالية السلطات الرقابية العربية وبالرغم من التحديات والمخاطر، كان مستقرأ وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات، وذلك في ضوء ما حققه القطاع من مستويات جيدة من راس المال وجوده الأصول والربحية، وهو ما يعكس جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. أما الفصل الرابع، فقد تناول تطورات الإختبارات من التقنيات المهمة لقياس قدرة النظام المصرفي العربي لآي دولة على تحمل الصدمات، واكتشاف الثغامين والأسواق المالية العربية وقطاع مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التمويل الجماعي وشركات التمويل الأخرى، إضافة إلى قطاع شركات الصرافة. خلص الفصل إلى ان الإقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية على صغر حجمه مقارنة مع القطاع المصرفي، متين ومستقر. أكد التقرير في هذا الصدد، على أهمية



مجلس ادارة صندوق النقد العربي